الخاتمة والتوصيات

في ختام هذا الكتاب يتضح لنا أهمية دراسة مشكلة انحراف الأحداث وما تحمله من مخاطر تتعلق بأهم شريحة سكانية في الوطن العربي. وهي الشريحة التي يمكن أن تشكل الدعامة الأساسية لرفاهية وأمن المستقبل العربي. وهنا تأتي أهمية الاطلاع على أهم ما أنتجه الفكر الإنساني بجميع تخصصاته، لتشخيص هذه الظاهرة وعلاجها، وتحديد العوامل والأسباب التي تؤدي إليها في الوطن العربي بصفة خاصة والعالم بصفة عامة، مع الوضع في الاعتبار مدى انطباقها على خصوصية مجتمعنا العربي، واختيار الأجزاء المناسبة منها.

وإذا كانت ظاهرة الانحراف تشكل مشكلة عالمية تتقاسم سماتها كل المجتمعات بما فيها مجتمعاتنا العربية، إلا أن هناك بعض الخصوصيات - يتسع مداها بين مجتمع وآخر أو يضيق - هي التي تميز مجتمعا عن آخر، وهنا يجب أن لا يغيب عن بالنا أنه إذا كانت سرعة انتشار وتعدد أنماط هذه الظاهرة هي ما يميزها في هذه الحقبة من التاريخ، إلا أنه لا يمكن تجاهل جدة أسباب سهولة هذا الانتشار. فهذه التطورات التكنولوجية الحديثة (وسائل الاتصال والمواصلات) التي سهلت التقارب والاختلاط بين شعوب العالم أدت إلى سهولة الاقتباس لكل ما

هو صالح وكل ما هو طالح، وهذا يستدعي القيام بالفرز بين الضدين والانتقاء الحذر والواعي لمعطيات هذه القوى الوافدة.

ويشعر الفرد في وسط هذا الخضم الواسع من الصراعات بالتناقضات بين ما يبتغيه وما يستطيع أن يحققه بالفعل كما لو كان في دوامة، وتنتابه البلبلة والاضطرابات، ويشعر بالضياع، وهنا كثيرا ما يحدث - كرد فعل لمثل هذا الشعور - أن ينساق في طريق الانحراف ويتبع أساليب ملتوية غير مشروعة، بينما لو وجد هؤلاء الشباب مجالات منظمة على أسس سليمة، ولو أحيطوا برعاية عقول مفكرة واعية لمختلف الأزمات والصراعات التي تواجههم لأمكن تجنب وقوعهم في طريق الانحراف والجريمة، ولأمكن استغلال كل ما لديهم من طاقات وإمكانات في مجالات منتجة.

وربما يكون من المفيد أن أشير إلى ما توصل إليه الدكتور جليل وديع شكور (١٩٩٨) من حلول ومعالجة للمشكلات التي تعترض الطفل العربي، وقد بدأها بما أدلت به السيدة منى الهراوي - حرم الرئيس اللبناني آنذاك - عند رعايتها للمؤتمر الرابع للاتحاد اللبناني لرعاية الطفل، تحت عنوان «سوء معاملة الأطفال»، حيث قالت: « إن البلد الذي يرعى أطفاله هو بلد يعرف كيف يبني مستقبله». وقد أشارت في كلمتها إلى أهمية تكاتف الجهود الأسرية والمؤسسية الرسمية وغير الرسمية لتحمل المسؤولية تجاه الرعاية المناسبة للأطفال، وإعدادهم إعدادا سليما (ص ١١٥).

ولا شك أن أهم من يتولى هذه الرعاية هي الأسرة بصفتها البيئة الأولى التي تحتضن الطفل، وأن ما توفره له من حب ورعاية واهتمام في جو أسري تسوده المحبة والود والوفاق يترك بصماته في حياة الطفل المستقبلية. ثم يأتي دور المدرسة بما تقدمه للطفل من أسس تعليمية تربوية سليمة يكمل دور الأسرة في أداء الرسالة التربوية السليمة. ولا يمكن تجاهل دور المجتمع المدني من نشر الوعي التربوي والتعليمي لهذه الجهات. ولا يقل بعد ذلك دور الدولة عن هذه

المؤسسات في رعاية النشء، وذلك بإقامة مؤسسات إرشادية متخصصة لحماية الأبناء من الانحراف، ومؤسسات أخرى تأهيلية وعلاجية، تنتشل الأحداث مما انتابهم من انحرافات.

ولا بد من الإشارة بهذا الخصوص إلى ما ذكره الدكتور جليل شكور(١٢٩:١٩٩٨) عن أهم المقترحات التي توصلت إليها الندوة الوطنية العلمية حول جناح الأحداث في اليمن المنعقدة في الفترة بين ٢٤ و٢٦ كانون الأول / ديسمبر عام ١٩٩١. وقد شارك في الندوة مجموعة من المتخصصين في علم النفس والطب النفسي، وطب الأطفال والعلوم التربوية والاجتماعية في جامعتي صنعاء وعدن، وانتهت الندوة بتوصيات أقتبس بعضا منها على أمل أن تطبق في كل بلد عربي، وهي كما يلي:

أولا : على الصعيد القانوني

- إصدار قانون للأحداث تتم مناقشته جيدا مع الجهات المتخصصة قبل تطبيقه.
- إنشاء محاكم متخصصة للأحداث الجانحين تحت إشراف ذوي الاختصاصات العلمية كعلم النفس والاجتماع والقانون وغيرها.
- تشكيل شرطة خاصة بالأحداث.
- المنع التام من إيداع الأحداث مع الكبار في السجون.

ثانيا : على الصعيد التربوي

- إعداد وتأهيل باحثين نفسيين واجتماعيين لتوجيه الأحداث ورعايتهم في المدارس ودور الرعاية الاجتماعية.
- إعطاء الأهمية للتربية الدينية، وما تحتويه من قيم إنسانية، والتي من شأنها أن تكسب الحدث «قوة الذات»، ويتجنب بالتالي الدوافع السلبية التي يمكن أن تؤدي به للانحراف.

- تطوير مناهج التعليم بما يعزز القيم الأخلاقية والسلوك الحسن، وينمي القدرات العقلية والإبداعية عند الحدث.

- تجريم العقاب الجسدي والمبالغة في القسوة، ونصح الأسرة وتوعيتها بعواقب ذلك السلوك.

ثالثا: على صعيد الصحة النفسية

- ضرورة الاهتمام بالبحوث انعلمية في مجال الصحة النفسية وأسباب ظاهرة انحراف الأحداث وعلاجها.

- تشجيع إنشاء العيادات النفسية وتكثيف التوعية الجماهيرية بأهمية زيارتها عند الحاجة.

- الاهتمام بإنشاء أقسام خاصة بالطفل في مؤسسات الصحة النفسية والعصبية.

رابعا: على الصعيد الاجتماعي

- ضرورة إنشاء قرية نموذجية للإيواء.

-إتاحة الفرصة للجانحين في هذه المراكز لإكمال دراستهم أو بالالتحاق بمراكز التأهيل والتدريب المهني كي يعودوا إلى المجتمع كقوى مفيدة ومنتجة.

-بناء الحدائق والملاهي وتنظيم المعسكرات الصيفية لشغل أوقات الفراغ بما من شأنه قضاء الوقت في الاتجاه الإيجابي بعيدا عن الجماعات والأماكن المشبوهة.

وأخيرا، فإن المصلحة العربية عموما تقتضي أن نهتم بهذه الفئة ككتلة واحدة في كل البلاد العربية، وذلك بالتعاون البناء بين هذه الدول ليس فقط على مستوى عقد المؤتمرات والاجتماعات لمناقشة هذه المشكلة، وإنما بالمساهمة الفعلية للتصدي

لها والتطبيق الفعلي لما تتمخض عنه هذه المؤتمرات من توصيات، كما يجب أن نولي الاهتمام بالطفل العربي في كل مكان، مثلا بأن نهتم بالطفل الذي يعاني من مشكلة في طنجة بالمغرب بنفس القدر الذي نهتم بطفل تنتابه نفس المعاناة في إمارة رأس الخيمة بالإمارات العربية المتحدة، وهكذا.

وبالتالي أن يبذل العرب بسخاء، كل من موقعه، وبما هو متاح لديه، بالخبرة أو بالمال للاهتمام بمشكلة انحراف الأحداث في الوطن العربي. وأثق بأننا قادرون على ذلك، وأثق أيضا أن ذلك سيعود بالمصلحة العامة على الجميع، والمصلحة العليا للوطن العربي ككل.

ونسأل الله سبحانه وتعالى أولا وأخيرا التوفيق والهداية.

obeikandl.com